

# عقاريون : إلغاء شرط الأرض للاقتراض يقضي على السوق السوداء والمتاجرة بأراضي المنح

محمد النوفسي ، واس - الرياض  
أكد عقاريون أن قرار مجلس الوزراء بإلغاء شرط تملك الأرض عند التقديم لطلب قرض من صندوق التنمية العقارية سيفلج المتاجرة بأراضي المنح في السوق السوداء ويقضي على السوق السوداء لأراضي المنح البعيدة التي تستغل في التقديم على الصندوق العقاري حيث كانت تباع بمبالغ زهيدة وبعد تقديم الطلب تعاد مرة أخرى إلى صاحبها.

وأوضح رئيس اللجنة الوطنية العقارية حمد الشويهر أن قرار مجلس الوزراء يعني فتح نافذة تمويلية جديدة للبنوك والمصارف السعودية من خلال البحث عن مخرج يتعلق بالضمانات، حيث يمكن إشراكها في الرهن العقاري إلى جانب الصندوق العقاري الذي كان يرهن العقار منفردا مضيفا إنه يعزز من توجه المنشآت التمويلية خاصة شركات التمويل العقاري المتخصصة والبنوك لتوطين منتجات تناسب

مع احتياجات المواطنين الفعلية ممن استحقوا قروضا من الصندوق. وقال نائب رئيس اللجنة العقارية بالفرفة التجارية الصناعية بالشرقية محمد الدوسري إن حجم الاستثمارات في السوق العقاري تقدر بـ1200 مليار ريال ويتداول ما يقارب 100-200 مليار ريال سنويا في هذا القطاع، بل وتشير التوقعات أن تصل الأموال المستثمرة في الإنشاءات العقارية الجديدة إلى 484 مليار ريال حتى 2020م مؤكدا

على تحديث نظام الصندوق بما يتفق مع نظام الهيئة العامة للإسكان والأنظمة ذات العلاقة والمستجدات مضيفا أنه بالإمكان تطوير نظام الصندوق بحيث يمكن أن يكون شراكة مع هيئة الإسكان سواء في البناء عبر مشاريع متكاملة أو من خلال توحيد قوائم الطلبات بحيث يمكن دمجها في قائمة تختص بعضها بالتمويل أو السكن الجاهز. وأشار الدوسري إلى أن خطة

التنمية الجديدة 2010 - 2014 تستهدف بناء أكثر من مليون وحدة سكنية على مدى السنوات الخمس المقبلة، وسيكون نصيب القطاع الخاص منها نحو 70 في المائة. ونمت اقروض العقارية الممولة من المصارف إلى القطاع الخاص للسنوات الخمس الماضية بمعدل سنوي متوسط قدره 15.4 في المائة. وزاد رأسمال صندوق التنمية العقارية زيادات متتابة خلال خطة التنمية الثامنة بلغ مجموعها 43 مليار ريال

خلال المدة (2005 - 2008). ونوه مديرعام صندوق التنمية العقارية المكلف المهندس حسن بن محمد العطاس بقرار مجلس الوزراء القاضي بإلغاء شرط تملك الأرض عند التقديم لطلب قرض من الصندوق وتوحيد مبلغ القرض المقدم للمواطنين في مختلف مناطق المملكة 300 ألف ريال. بالإضافة لقيام الصندوق بوضع آلية للتعاون بين الصندوق والمؤسسات المالية التجارية لمنح

تمويل إضافي لمن يرغب من مقترضى الصندوق. وتحديث نظام الصندوق بما يتفق مع نظام الهيئة العامة للإسكان والأنظمة ذات العلاقة والمستجدات التي طرأت. وقال المهندس العطاس إن هذه القرارات ستسهم في دعم مسيرة البناء والتنمية في مختلف مناطق المملكة وتخفيف الكثير من الأعباء على المواطنين وما هذه القرارات إلا امتداد للدعم المتواصل الذي يحظى به الصندوق من خادم

الحرمين الشريفين الملك عبد الله  
بن عبدالعزيز آل سعود وسمو ولي  
عده الأمين وسمو النائب الثاني  
حفظهم الله.

واختتم العطاس تصريحه مبيناً  
أن الصندوق سيعمل على تنفيذ  
قرار مجلس الوزراء المؤقر وسيعلن  
قريباً إن شاء الله عن موعد استقبال  
الوطنيين الراضين في الاستفادة  
من هذه القرارات وبالذات قرار إلغاء  
شروط تملك الأرض عند التقديم على  
الصندوق.